تحرير مذهب ابن الجزري في الاختيار،

وجواز الخروج عن الطرق المسندة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين والمقرئين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فإن توضيح مذهب الإمام ابن الجزري في الخروج عن الطرق المسندة في صدر الكتب المؤلفة في القراءات له أهمية كبرى في إزالة الخلافات الواقعة بين القراء بعده فيما يستخرجون من الأوجه التي يسوغ قراءتها في كل من القراءات العشر الصغرى والكبرى. ولا بد أن يتقرر لدى القارئ أن اختلاف هذه الأوجه هو من باب الاختيار الذي أذن فيه الشارع في قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ "فبأي حرف قرؤوا أصابوا"[1] ، ولا بد أن يتقرر كذلك أن الأمة قد اتفقت على قبول الاختيار في القراءات بشروط مضبوطة[2]، وهذا الاتفاق هو نفسه مذهب الإمام ابن الجزري، وذلك واضح مما قرره في كتبه، لكن كان له بعض العبارات التي أدى فهمها على غير وجهها إلى وقوع بعض القراء فيما يخالف مذهب ابن الجزري وما اتفقت عليه الأمة، فأبدأ بنقل عباراته التي توضح مذهبه، ثم أردف ذلك ببعض العبارات التي فهمها بعض القراء على غير ما يراد، ثم قلدهم من بعدهم عليها، وكما قال ابن الجزري في كتابه النشر :" وإنما آفة العلم التقليد"[3].

---

[1] قاله الإمام المجتهد محمد بن جرير الطبري وغيره وهو أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخصاً فيه وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرؤا به كما في الأحاديث الصحيحة (النشر ١/٣١).

وقال كذلك في النشر (١ /٥١) : وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: "لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله".

(قلت) وإلى ذلك أشار النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حيث قال لأحد المختلفين: "أحسنت" وفي الحديث الآخر "أصبت" وفي الآخر "هكذا أنزلت"، فصوب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قراءة كل من المختلفين، وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله، وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء؛ فإن اختلاف القراء كلٌّ حقٌّ وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به اهـ.

[2] الشروط هي: تلقي القراءات على الشيوخ سماعا أو قراءة، وموافقة اللغة، وموافقة خط المصحف ويأتي نقل ذلك.

[3] النشر (٢٥٤/١).

وأردت توضيح ذلك لقوله تعالى "لتبيننه للناس ولا تكتمونه "، وليس في ذلك انتقاص لأحد من شيوخنا، بل لعلهم يفرحون بما نقوم به، ومن المقرر علميا أنه "لا مجاملة في العلم" وقد خالف صاحبا الإمام أبي حنيفة شيخهما في مذهبه في نحو ثلثي المسائل، وخالف المزنيُّ الشافعيَّ في العديد من المسائل، ولم يكن في هذا أي انتقاص لشيوخهم.

المسألة الأولى:

تقرير مذهب ابن الجزري

نص الإمام ابن الجزري في كثير مما كتب على ضرورة ضبط الطرق التي تنقل بها أحرف القراءات مع **جواز الخروج عليها اختيارًا بالشروط التالية:**

١ ـ أن يكون من قام بذلك قد قرأ بها على شيوخ آخرين غير شيخه المذكور في الطريق، أو على نفس شيخه لكن من طريق آخر.

٢ ـ وأن يُنص على أن هذا اختيار[٤].

٣ ـ وألا يخالف اختياره اللغة العربية نحوًا وصرفًا.

٤ ـ وألا يخرج عن خط المصاحف ـ التي أرسلها سيدنا الخليفة الراشد عثمان بن عفان إلى أمصار المسلمين[٥]، تحقيقًا أو تقديرًا ـ.

ونص على هذه الشروط في طيبته فقال:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ		وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِى
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ		فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ		شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فى السَّبْعَةِ

وهذه نقولات عنه توضح قبوله للاختيار، وأنه اختار فيما أورده:

١. قال في النشر في حرف "يرضه" بسورة الزمر لهشام:

[٤] كما نص نافع على اختيار قراءته من التلقي على سبعين شيخا، وكما نص القراء على اختيار خلف العاشر لقراءته، ونص الإمام مكي في الإبانة على اختيار نافع وأبي عمرو والكسائي لقراءتهم، وكما نص الشيخ القاضي على أن كل القراءات المنسوبة للعشرة اختيارات، وإن كان هذا الأخير محل مناقشة.

[٥] راجع ضوابط الاختيار في بحث الاختيار في القراءات للدكتور / فلانة.

..... وأما هشام فروى عنه الإسكان صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان وتبعه في ذلك الشاطبي. وقد كشفته من جامع البيان فوجدته قد نص على أنه من قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن الخرساني عن أبي الحسن بن خليع عن مسلم بن عبيد الله بن محمد عن أبيه عن الحُلْواني، وليس عبيد الله بن محمد من طرق التيسير ولا الشاطبية. وقد قال الداني: " إن عبيد الله بن محمد لا يدرى من هو!! وقد تتبعت رواية الإسكان عن هشام فلم أجدها في غير ما ذكرتُ، سوى ما رواه الهذلي عن زيد وجعفر بن محمد البلخي عن الحُلْواني ، وما رواه الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام. وذكره في مفردة ابن عامر عن الأخفش وعن هبة الله، والداجوني عن هشام وتبعه على ذلك الطبري في جامعه وكذا ذكره أبو الكرم في هاء الكناية من المصباح عن الأخفش عنه ولم يذكره له عند ذكره في الزمر. **وليس ذلك كله من طرقنا. وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر. ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره. وروى الاختلاس سائر الرواة واتفق عليه أئمة الأمصار في سائر مؤلفاتهم، والله تعالى أعلم** اهـ [٦].

فمع أنه ليس من طرقه اختاره، وقرئ به منذ ذلك الوقت حتى عصرنا هذا.

٢. وقال في النشر في اختيار الإقراء بالمرتبتين في المد المنفصل:

(والمرتبة الثالثة) فوقها قليلاً وهي التوسط عند الجميع، وقدرت بثلاث ألفات ، وقدرها الهذلي وغيره بألفين نصف ، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطبرائي الذراع قدر ألفين. وهو ممن يقول أن التي قبلها قدر ألف ونصف، ثم هذه المرتبة في التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات لابن عامر والكسائي في الضربين، وكذا في جامع البيان سوى قتيبة عن الكسائي. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعمش وسوى من قصر واحد الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء وكذلك هي للباقين سوى حمزة

[٦] النشر (٣٠٨/١) .

وورش أي من طريق الأزرق عند من جعل المد في الضربين مرتبتين طولى ووسطى كصاحب العنوان وشيخه الطرسوسي **وهو اختيار الشاطبي**. وكذلك هي عند هؤلاء في المتصل لمن قصر المنفصل[٧].

(فهذا ما حضرني من نصوصهم)ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة ما يليها. وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط. والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك. وهذه المراتب تجري في المنفصل ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران وهما الإشباع والتوسط. يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكِم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف ، **وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي**، ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتاً ولا نبه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهه في الأداء، وبه أيضاً كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس **وهو اختيار الأستاذ المحقق أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي** وقال هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يكاد يتحقق غيره.

(قلت) **وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه** فآخذ في المنفصل بالقصر المحض لابن كثير وابن جعفر من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جمعاً بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير عملاً بنصوص من تقدم. وأُجرِي الخلافَ عنه مع الإظهار، لثبوته نصاً وأداء . وكذلك آخذُ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه كما تقدم. وكذا أخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحُلْواني، جمعا بين طريقي المشارقة والمغاربة، اعتماداً على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة. وأما الأصبهاني عن ورش فإني آخذ له بالخلاف ولقالون، لثبوت الوجهين جميعا عنه نصاً كما

[٧] النشر(٣٢٣/١).

ذكرنا من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه. ثم إني آخذ في الضربين بالمد المشبع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء. وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه ،كما قدمنا من مذهب العراقيين. وآخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين .وبه آخذ أيضاً في المتصل لأصحاب القصر قاطبة[٨].

وهذا الذي أجنح إليه واعتمد غالباً عليه مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب[٩] اهـ.

فمع أن طرقه منها ما هو بمراتب المدود، ومنه ما هو بمرتبتي المد، فقد اختار المرتبتين في كل الطرق، وقُرئ بالمرتبتين منذ ذلك الوقت حتى عصرنا هذا، والمرتبتان هي القراءة المبني عليها تحريرات أصحاب تنقيح فتح الكريم.

٣ ـ وقال في النشر (٦٩/٢) :

وأما أبو عمرو فورد عنه إمالة الياء –فاتحة مريم– من رواية الدوري: طريق ابن فرح من كتاب التجريد من قراءته على عبد الباقي، وغاية ابن مهران، وأبي عمرو الداني من قراءته علي أبي الفتح فارس بن أحمد. ووردت الإمالة عنه أيضاً من رواية السوسي في كتاب التجريد من قراءته علي عبد الباقي بن فارس، يعني : من طريق أبي بكر القرشي عنه. وفي كتاب أبي عبد الرحمن النسائي عن السوسي نصاً، وفي كتاب جامع البيان من طريق أبي الحسن علي بن الحسين الرَّقّي، وأبي عمران بن جرير حسبما نص عليه في الجامع.

وقد أبهم في التيسير والمفردات حيث قال عقب ذكره الإمالة : وكذا قرأت في رواية أبي شعيب علي فارس بن أحمد عن قراءته.

[٨] النشر(٣٣٣/١).
[٩] النشر (٣٣٤/١).

فأوهم أن ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي، وهو معذور في ذلك، فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في التيسير من قراءته علي أبي الفتح فارس، ثم ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه، ولم يبين من أي طريق قرأ عليه بذلك لأبي شعيب، وكان يتعين أن يبينه كما بينه في الجامع حيث قال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه على أبي الفتح عن قراءته. وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي. فإنه لو لم ينبه على ذلك لكنا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبي شعيب السوسي من كل طريق قرأ بها علي أبي الفتح فارس، وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا.

وليس ذلك في طريق التيسير والشاطبية، بل ولا في طرق كتابنا ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا[١٠].وهنا نبه على الخروج . لكنه أخذ به في طيبته خلافا لظاهر النشر. في قوله:

قال في الطيبة: يا عين صحبة كسا والخلف قل لثالث.....

فأطلق الخلاف عن الثالث وهو أبو عمرو من روايتيه، مع أنه قرر في النشر أنه للسوسي خروج عن طرقه لكن عاد فاختاره في الطيبة.

٤ . وقال في خروج الإمام الداني عن طريقه فيما بين السورتين :

واختلف أيضاً عن الباقين، وهم أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش من طريق الأزرق بين الوصل والسكت والبسملة. فأما أبو عمرو فقطع له **بالوصل** صاحب العنوان وصاحب الوجيز، وهو أحد الوجهين في جامع البيان للداني، وبه قرأ على شيخه الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريق أبي إسحاق الطبري في المستنير وغيره، وهو ظاهر عبارة الكافي وأحد الوجهين في الشاطبية. وبه قرأ صاحب

[١٠] النشر(٦٩/٢).

التجريد على عبد الباقي. وهو أحد الوجوه الثلاثة في الهداية، وبه قطع في غاية الاختصار لغير السوسي، وبه قطع الحضرمي في المفيد للدوري عنه.

وقطع له **بالسكت** صاحب الهداية في الوجه الثاني والتبصرة وتلخيص العبارات وتلخيص أبي معشر والإرشاد لابن غلبون والتذكرة، وهو الذي في المستنير والروضة وسائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي وفي الكافي أيضاً. وقال: " إنه أخذه من البغداديين، وهو الذي اختاره الداني، وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان. ولا يؤخذ من التيسير بسواه عند التحقيق[١١] . إلى قوله :

وأما ابن عامر فقطع له بالوصل صاحب الهداية، وهو أحد الوجهين في الكافي والشاطبية وقطع له **بالسكت** صاحبا التلخيص والتبصرة وابنا غلبون واختيار الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن ولا يؤخذ من التيسير بسواه١٢ وهو الوجه الآخر في الشاطبية[١٣].

فأخبر أن التحقيق في القراءة من التيسير للسوسي بالسكت، مع أن طريقه الوصل، فقدم الاختيار على مراعاة الطريق، وكذلك فعل في رواية ابن ذكوان، فأخبر أن التحقيق أن تقرأ من التيسير بالسكت بين السورتين، مع أن طريقه البسملة تقديما للاختيار على مراعاة الطريق.

٥ . وقال في النشر في حرف ءالن بيونس:

فإذا **قرئ بالمد في الأولى،** جاز في الثانية ثلاثة وهي: المد والتوسط والقصر. **فالمد** على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيما إن لم يعتد بالعارض. وهذا في التبصرة لمكي وفي الشاطبية ، ويحتمل لصاحب التجريد.**والتوسط** في الثانية مع مد الأولى بهذين التقديرين المذكورين وهو في التيسير والشاطبية. **والقصر** في الثانية مع الأولى على تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها

[١١] مع إسناده رواية الدوري من طريق الفارسي، وهي بالوصل.

[١٢] مع إسناده رواية ابن ذكوان من طريق الفارسي وهي بالبسملة.

[١٣] النشر (٢٥٩/١ ـ ٢٦٠) .

لتصادم المذهبين، وهذا الوجه في الهداية والكافي في الشاطبية أيضاً، ويحتمل لصاحب تلخيص العبارات والتجريد والوجيز.

وإذا قرئ بالتوسط في الأولى، جاز في الثانية وجهان وهما : التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها، من أجل التركيب. فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل، **وتوسط الثانية** على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها. وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان، وهو أيضاً في التيسير، ويُخرَّج من الشاطبية. ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز. **وقصر الثانية** على تقدير الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في جامع البيان ويُخرَّج من الشاطبية، ويحتمل من تلخيص أبي بليمة والوجيز اهـ[١٤].

فلاحظ أن ابن الجزري يستخرج وجها للأزرق من الوجيز في النشر، ولم يسند منه في النشر سندا واحدا للأزرق، وسبق وقوع ذلك منه في كتابه "المسائل التبريزية"، ومضى على ذلك من بعده إلى زمن الأزميري الذي بدأ يشنع على بعض المحررين الذين قاموا بذلك مثل الشيخ المنصوري والشيخ يوسف أفندي زاده، بدعوى أنه خروج عن طرق الطيبة فلا يقرأ بها، مع أنه وقع فيما وقعوا فيه في عدة مواضع ،لاضطراب منهجه في عدة مسائل منها هذه المسألة.

٦ . وقال في النشر في باب الوقف على الهمز لحمزة:

والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو أيضاً ذلك الساكن من أن يكون صحيحاً أو حرف علة فالصحيح نحو: (من آمن، قد أفلح، قل إني، عذاب أليم، يؤده إليك). قد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله بالنقل ، وألحقوه بما هو من كلمة. ورواه منصوصاً أبو سلمة عن رجاله الكوفيين، وهذا مذهب أبي علي البغدادي صاحب

[١٤] النشر (١/ ٣٥٨) .

الروضة وأبي العز القلانسي في إرشاده، وأبي القاسم الهذلي،وهو أحد الوجهين في الشاطبية، وذكره أيضاً ابن شريح في كافيه وبه قرأ على صاحب الروضة.

وهؤلاء خصوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده.

وإلا فمن عمم تسهيل جميع المنفصل متحركاً وساكناً كما سيأتي في مذهب العراقيين، فإنه يسهل هذا القسم أيضاً لأنه لم يفرق بينهما.

وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأً. وجاء أيضاً منصوصاً عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف وعن ابن سعدان كلاهما عن سليم عن حمزة. وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل المغرب قاطبة. وهو الذي لم يجوز أبو عمرو الداني غيره، وهو مذهب شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري من جميع طرقه، وأبي عبد الله بن سفيان وأبي محمد مكي وسائر من حقق المتصل خطا من المنفصل، بل هو عنده من باب أولى. وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبي، وظن أن تسهيله من زيادات الشاطبي على التيسير، لا على طرق التيسير. فإن الصواب أن هذا مما زاد الشاطبي على التيسير وعلى طرق الداني فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت. وقال في جامع البيان: "وما رواه خلف وابن سعدان نصا عن سليم عن حمزة وتابعهما عليه سائر الرواة وعامة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفا فهو الصحيح المعول عليه والمأخوذ به."

(قلت) والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما وبهما قرأت وبهما آخذ والله أعلم[١٥] اهـ.

فمع أن طريق الشاطبي عدم النقل وقفا في نحو " من أجر" لحمزة، بل هذا الوقف لم يجوزه شيخه في الطريق الداني، لكن لم يرده ابن الجزري ولا مَن بعده حتى أصحاب تحريرات الطرق.

[١٥] النشر (٤٣٤/١).

٧ . وقال في النشر في حرف "يعذب من" بسورة البقرة :

(الثاني) (يعذب من يشاء) في البقرة أدغم الباء منه في الميم أبو عمرو والكسائي وخلف. واختلف عن ابن كثير وحمزة وقالون. فأما ابن كثير فقطع له في التبصرة والكافي والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات بالإدغام بلا خلاف. وقطع لقنبل بالإدغام وجهاً واحداً في الإرشاد والمستنير والكامل والحافظ أبو العلاء والهذلي وسبط الخياط في كفايته. وقطع به للبزي وجهاً واحداً في الهداية والهادي، وقطع به له من طريق أبي ربيعة صاحب المستنير والمبهج. وقطع به لقنبل من طريق ابن مجاهد أبو العز وسيط الخياط في مبهجه، وهو طريق ابن الحباب وابن بنان، وعليه الجمهور عن ابن كثير .وقطع بالإظهار للبزي صاحب الإرشاد، ورواه من طريق أبي ربيعة صاحب التجريد والكامل، وهو في التجريد لقنبل من طريق ابن مجاهد، وفي الكفاية الكبرى للنقاش عن أبي ربيعة للبزي، ولقنبل عن ابن مجاهد.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي. والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار، وذلك أن الداني نص على الإظهار في جامع البيان لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة. هذا لفظه وهاتان الطريقان هما اللتان في التيسير والشاطبية **ولكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور أطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون وهو مما خرج فيه عن طرقه وتبعه على ذلك الشاطبي، والوجهان عن ابن كثير صحيحان والله أعلم**[١٦] **اهـ.**

فمشّى الإدغام من الشاطبية، وهو خروج عن الطريق.

٨. وقال في النشر في إمالة حرف "الناس" المجرور:

[١٦] النشر(٢/١٠).

(وأما الناس) فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فروى إمالته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في التيسير ، وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر المذكور . وقال في باب الإمالة وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من (الناس) في موضع الجر حيث وقع. وذلك صريح في أن ذلك من رواية الدوري، وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبي في هذه الرواية، وهو رواية جماعة من أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو ،كأبي عبد الرحمن بن اليزيدي وأبي حمدون وابن سعدون وغيرهم. وذلك كان اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية. قال في جامع البيان: " واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اطلاعهم، ووفور معرفتهم." . ثم قال: " وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذ." قال: " **وقد كان ابن مجاهد رحمه الله يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته، إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمع فيه عن اليزيدي ومال إلى رواية غيره**، إما لقوتها في العربية أو لسهولتها على اللفظ ولقربها على المتعلم. من ذلك: إظهار الراء الساكنة عند اللام، وكسر هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم من غير صلة، وإشباع الحركة في: (بارئكم ويأمركم ونظائرهما)، وفتح الهاء والخاء في (يهدي ويخصمون) ، وإخلاص فتح ما كان من الأسماء المؤنثة على فِعلى وفَعلى وفُعلى في أشباه لذلك، ترك فيه رواية اليزيدي واعتمد على غيرها من الروايات عن أبي عمرو لما ذكرناه. فإن كان فعل في (الناس) كذلك وسلك تلك الطريقة في إخلاص فتحه لم يكن إقراؤه بإخلاص الفتح حجة يقطع بها على صحته، ولا يدفع بها رواية من خالفه. على أنه قد ذكر في كتاب قراءة أبي عمرو من رواية أبي عبد الرحمن في إمالة (الناس) في موضع الخفض، ولم يتبعها خلافاً من أحد من الناقلين عن اليزيدي، ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءته رواية غيره.. فدل ذلك على أن الفتح اختيار منه والله أعلم." وقال: " وقد ذكر عبد الله بن داود

الحربي عن أبي عمرو أن الإمالة في (الناس) في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميله." انتهى.

ورواه الهذلي من طريق ابن فرح عن الدوري وعن جماعة عن أبي عمرو، وروى سائر الناس عن أبي عمرو من رواية الدوري وغيره الفتح، وهو الذي اجتمع عليه العراقيون والشاميون والمصريون والمغاربة. ولم يرووه بالنص عن أحد في رواية أبي عمرو إلا من طريق أبي عبد الرحمن ابن اليزيدي وسبطه أبي جعفر أحمد بن محمد والله أعلم.

والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو، وقرأنا بهما وبهما نأخذ وقرأ الباقون بالفتح والله الموفق[١٧] اهـ .

فنسب لابن مجاهد اختياره دون طريقه.

٩. وقال في النشر في حرف " محياي " بسورة الأنعام :

وسكن أبو جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش الياء من (محياي)، وهي مما قبل الياء فيه ألف فلذلك لم يختلف في سواها. واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه، فقطع بالخلاف له فيها صاحب التيسير والتبصرة والكافي ابن بليمة والشاطبي وغيرهم. وقطع له بالإسكان صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار وأبو الحسن بن غلبون وأبو علي الأهوازي والمهدوي وابن سفيان وغيرهم. وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي عن والده. وبذلك قرأ أيضاً أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني وطاهر بن غلبون. قال الداني: " وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءاً وسماعاً، قال: " والفتح اختيار منه اختاره لقوته في العربية، قال وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق عنه من قراءته على المصريين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد صاحب هلال ومن يأخذ عنه فيما بلغني .

[١٧] النشر(٦٢/٢).

(قلت) وبالفتح أيضاً قرأ صاحب التجريد عن ابن نفيس عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبي حفص عمر بن عراك عن ابن هلال. والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق إلا أن **روايته عن نافع بالإسكان واختياره لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه**[١٨] **اهـ**.

فأثبت الخلاف عن ورش في طيبته، وهو يجزم أن الفتح اختيار لورش خرج به عن طريقه.

١٠ .وقال في النشر في حرفي " التلاق، والتناد " بسورة غافر :

وأما (التلاق، والتناد) وهما في غافر فوافقه في الوصل ورش وابن وردان. ووافقه في الحالين ابن كثير. **وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته** على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبته في التيسير كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه، **وتبعه الشاطبي على ذلك**، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق، إلا من طريق أبي مروان عنه. وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً.. وسائر الرواة عن قالون على خلافه كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبد الله المعلم وعبد الله بن عيسى المدني وعبيد الله بن محمود العمري ومحمد بن عبد الحكم ومحمد بن هرون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبير بن محمد الزبيري وعبد الله بن فليح وغيرهم[١٩] اهـ .

فأثبت الياء في هذين الحرفين لقالون مع أنه خروج عن الطريق.

فإن قلت: **قد صدَّرها في الطيبة بقوله: "وقيل الخلف بر"** .

فالجواب :

[١٨] النشر(١٧٢/٢).
[١٩] النشر (١٩٠/٢).

أن هذا قد ذكر مثله في سكت حفص وابن ذكوان فقد صدره بذلك، ونأخذ به.

١١ . وقال في النشر في حرفي " (كنتم تمنون) بسورة أل عمران، وفي (فظلتم تفكهون) " بسورة الواقعة :

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان فقال: " وحدثني أبو الفرج محمد ابن عبد الله النجاد المقرى عن أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التاء في قوله في آل عمران (ولقد كنتم تمنون الموت) وفي الواقعة (فظلتم تفكهون) ." قال الداني: "وذلك قياس قول أبي ربيعة، لأنه جعل التشديد في الباب مطرداً ولم يحصره بعدد وكذلك فعل البزي في كتابه.

(قلتُ- ابن الجزري-) : "**ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق**. وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين، ولولا ذلك لما اعتمد الداني على نقله وانفراده بهما مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه **ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه**، وهو فلم يسندهما في كتاب التيسير، بل قال فيه: "وزادني أبو الفرج النجاد المقرى عن قراءته على أبي الفتح بن بدهن عن أبي بكر الزينبي ." وقال في مفرداته: "وزادني أبو الفرج النجاد المقرى؛ وهذا صريح في المشافهة. (قلتُ) وأما أبو الفتح بن بدهن فهو من الشهرة والاتقان بمحل، ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزينبي. فقد روى عن الزينبي عن غير واحد من الأئمة كأبي نصر الشذائي وأبي الفرج الشنبوذي وعبد الواحد بن أبي هاشم وأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الولى وأبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب، فلا نعلم أحداً منهم ذكر هذين الحرفين سوى ابن بدهن هذا.. بل كل من ذكر طريق الزينبي هذا عن أبي ربيعة كأبي طاهر ابن سوار وأبي على المالكي وأبي العز وأبي العلاء وأبي محمد سبط الخياط لم يذكرهما ولعلم الداني بانفراده بهما استشهد بقياس النص. **ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نص البزي، لما ذكرتهما لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا. وذِكرُ الداني لهما في تيسيره**

اختيار، والشاطبي تبعٌ، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما. وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدى إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية والكشف والاتقان والله تعالى الموفق[٢٠] اهـ

ومع ذلك ذكر هذين الحرفين في طيبته، وأثبتهما ابنه في الشرح، وقد تلقى على والده.

وقال في النشر في حرفي " (هيت لك) في سورة يوسف:

١٢. (واختلفوا) في (هيت لك) فقرأ المدنيان وابن ذكوان بكسر الهاء وفتح (التاء) من غير همز، **واختلف عن هشام**، فروى الحلواني وحده من جميع (طرقه) عنه كذلك، إلا أنه همز، وهي التي قطع بها الداني في التيسير والمفردات، ولم يذكر مكي ولا المهدوي ولا ابن سفيان ولا ابن شريح ولا صاحب العنوان ولا كل من ألف في القراءات من المغاربة عن هشام سواها. وأجمع العراقيون أيضاً عليها عن هشام من طريق الحلواني ولم يذكروها سواها. وقال الداني في جامع البيان:" وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمزة وهْمٌ، لكون هذه الكلمة إذا همزت صارت من التهيؤ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمها." (قلت- ابن الجزري-) :"وهذا القول تبع فيه الداني أبا علي الفارسي، فإنه قال في كتابه الحجة: " يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وهْمًا من الرواي، لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيأ لها، بدليل قوله : (وراودته). وكذا تبعه على هذا القول جماعة. وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد الفاسي: "والقراءة صحيحة، وراويها غير واهِمٍ، ومعناها: تهيأ لي أمرك، لأنها ما كانت تقدر على الخلوة به في كل وقت، أو حسنت هيئتك و (لك) على الوجهين بيانٌ، أي: لك أقول." (قلتُ) وليس الأمر كما زعم أبو علي ومن تبعه والحلواني ثقة كبير حجة، خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون. على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم، بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر. وروى الدجواني عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء، وهي رواية إبراهيم بن عباد عن هشام. قال الداني في جامعه: " وهذا هو

[٢٠] النشر(٢/٢٣٤).

الصواب (قلت –ابن الجزري–) **ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام في قصيدته فخرج بذلك عن طريق كتابه لتحري الصواب**[٢١] **اهـ.**

فمدح فعل الشاطبي في الخروج عن طريقه.

١٣. وقال في النشر في حرفي "بالسؤق" و"على سؤقه" في سورة صاد والفتح :

(واختلفوا) في (سأقيها، وبالسؤق) في ص~ (وعلى سؤقه) في الفتح، وروى قنبل همز الألف والواو فيهن، فقيل:"إن ذلك على لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حية النمير،ي حيث أنشد: (أحب المؤقدين إلى مؤسى).

وقال أبو حيان:"بل همزها لغة فيها (قلتُ): وهذا هو الصحيح والله أعلم. **وزاد أبو القاسم الشاطبي رحمة الله عن قنبل واواً بعد همزة مضمومة في حرفي ص~ والفتح، فقيل إنما هو مما انفرد به الشاطبي فيهما وليس كذلك،** بل نص على أن ذلك فيهما طريق بكار عن ابن مجاهد وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ، وهي قراءة ابن محيصن من رواية نصر بن علي عنه، وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في : (بالسؤق والأعناق) فقط. ولم يحك الحافظ أبو العلاء في ذلك خلافاً عن ابن مجاهد. وقد رواه ابن مجاهد نصاً عن أبي عمرو ، قال: "سمعت ابن كثير يقرأ (بالسؤق والأعناق).بواو بعد الهمزة، ثم قال ابن مجاهد:" ورواية أبي عمرو هذه عن ابن كثير هي الصواب، لأن الواو انضمت فهُمِزت لانضمامها وقرأ الباقون الأحرف الثلاثة بغير همز[٢٢] اهـ.

فمشَّى اختيار الشاطبي وهو خروج عن طريقه.

[٢١] النشر(٢/٢٩٣).
[٢٢] النشر(٢/٢٣٨).

١٤. خروج ابن الجزري عن الطرق المسندة في النشر في كتابه المسائل التبريزية اختياراً[٢٣]:

يزداد مذهب الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ وضوحاً بما أنقله عنه من مخطوط المسائل التبريزية في تخريجه أوجها للأزرق في قوله تعالى "وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين ءأسلمتم ". قال:

وفي قوله تعالى "وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم" من طرق الطيبة يصح الستة الأوجه لورش من طريق الأزرق[٢٤]:

الأول: المد مع الإبدال في الهادي والهداية والتجريد، وأحد وجهي الكافي.

الثاني: التوسط مع الإبدال، وهو الذي في التيسير، وأحد وجوه الإعلان، ويحتمل لمكي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

والثالث: القصر مع الإبدال وهو أحد أوجه الإعلان.

الرابع: المد مّع التسهيل وهو الذي في العنوان، وأحد وجهي الكافي وفي تلخيص ابن بليمة.

الخامس: التوسط مع التسهيل، اختيار ابن بليمة، وهو في الوجيز للأهوازي.

السادس: القصر مع التسهيل، وهو الذي في التذكرة وفي تلخيص ابن بليمة أيضا، وبه قرأ الداني على أبي الحسن." اهـ.

فهو يستجيز أخْذ أوجهٍ للأزرق من الإعلان والوجيز والهادي وهذا فيه الفوائد الآتية:

١- أن منهجه في استخراج الأوجه لا يتقيد بما أسنده في النشر في مبحث الطرق تفصيلاً ؛ لأنه من المعلوم أنه لم يسند الإعلان والوجيز والهادي للأزرق، فإلزام الإمام الأزميري ـ رحمه الله ـ وأتباعه للقراء بذلك خروج عن منهج الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ.

٢- أن الوجيز مسند من طريق يونس بن عبد الأعلى عن ورش ، وليس من طريق الأزرق، فهو يجوّز الاختيار ولو اختلفت الطرق المسند منها الكتاب .

---

[٢٣] فإن قيل: لم تستدل بما في التبريزية وهي غير النشر، وقد يختلف مذهب المصنفين في كتبهم، كما في شروط الإمام البخاري في صحيح البخاري وهي تختلف عن شروطه في الأدب المفرد على سبيل المثال، فالرد هو أن المقصود هو تبيين مذهب ابن الجزري في هذه المسألة، وأنه لا يختلف ما في النشر عما في كتبه الأخرى، وقد استدللت ببعض النصوص من النشر فيما سبق.

[٢٤] كذا في نسخة المخطوط لدي.

فمما سبق يتضح مذهب ابن الجزري في أخذه بالاختيار في القراءات، وتقديمها على الطرق المسندة.

لكن هناك بعض العبارات له ـ رحمه الله تعالى ـ فهم منها بعض الفضلاء بعده ضد ذلك، فبدؤوا في منع أوجه من الشاطبية والدرة بل من الطيبة، وزادوا أوجها على هذه الكتب، ثم اضطربوا في ذلك اضطرابا شديدا، واختلفوا فيما يجوز وما يمتنع، وهم في ذلك ليسوا على قاعدة واحدة في الاستدلال، فأحيانا يطالبون بالالتزام بالطرق، وأحيانا يجيزون الاختيار، وأحيانا يجيزون الأمرين. وحتى أقرِّب مدى ما يحدث من تفاوت واختلاف بينهم، فسأضرب لك مثالاً من تحريرات إتحاف البرية نظم الشيخ الحسيني وشرح الشيخ الضباع ـ عليهما رحمة الله تعالى ـ :

١-في بصطة بالأعراف من رواية ابن ذكوان حرروا عدم القراءة بالسين من طريق الشاطبية؛ لأن القراءة بها خروج عن طريق التيسير والشاطبية، فألزموا من يقرأ من طريق التيسير والشاطبية القراءة بالصاد فقط ،حتى لا يخرج عن طريق النظم.

٢-وفى حكم القراءة فيما بين السورتين قرروا جواز الأوجه الثلاثة بين السورتين لكل من: ورش وليس له من طريق ابن خاقان إلا السكت، وللدوري وليس له من طريق الفارسي إلا الوصل، وللسوسي وليس له من طريق أبى الفتح إلا السكت، ولابن عامر وليس له من طريق أبى الفتح لهشام إلا السكت، ومن طريق الفارسي لابن ذكوان إلا البسملة وجعلوا ذلك من (زيادات القصيد)، فلم يمنعوا ما خرج به الناظم عن طريقه.

٣-في كلمة "أئمة" ـ في خمسة مواضع من القرآن ـ جوزوا إبدال الهمزة ياء محضة لبعض القراء، أي: أن تقرأ (أيمة) من الشاطبية لأنها صحت من طرق النشر، علمًا بأن الشاطبي نفسه جعل هذا الإبدال للنحاة حسبُ، فكأنهم طلبوا من الشاطبي أن يخرج عن طريقه، بل وعن اختياره كذلك.

ففي المثال الأول طبقوا قاعدة عدم الخروج عن الطريق وعدم جواز خلط الطرق، وفى الثانية جوزوا خلط الطرق، وفى الثالثة ندبوا إلى خلط الطرق، فانظر إلى هذا التباين والاختلاف.

أما الشيخ عبد الفتاح القاضي ـ رحمه الله ـ فرد قراءة كلمة "أئمة" بالياء؛ لأنها خروج عن طريق الشاطبي، وقال: إنه لا يلتفت إليها.

فهل طرد هذه القاعدة في باقي المسائل؟

إذا رجعت إلى البدور الزاهرة في كلمة "لدني" بالكهف، وجدتَه يزيد وجه الاختلاس في الدال من رواية شعبة من الشاطبية، مع أنه ليس في طريق التيسير ولا الشاطبية إلا الإشمام فيها لشعبة، فخالف قاعدة عدم خلط الطرق، وصوب من الشاطبية زيادة وجه ليس من طريقها بل وليس من اختيار الشاطبي ولم يقرئ به، فانظر كيف لا تلتزم قاعدة واحدة في المسائل المختلفة من القراءات.

فإن قلت فما الذي أوقع القراء في هذه التناقضات ؟

فالجواب:

قد يختلف الناس في سبب ذلك، لكن ما يلزمنا هو ألا نقبل اتباع أحد مهما كان قدره ومنزلته عند المسلمين حتى نعلم حجته فيما يقول، وكما ذكر عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ : كل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم.

خاصة إذا تناقض كلام المأخوذ عنه في المسائل المتشابهة، أو لزم من كلامه لوازم لا تقبل.

المسألة الثانية:

ذكر بعض العبارات التي أشكلت على ما سبق تقريره

هذه بعض العبارات التي ذكرها ابن الجزري معللا فيها لتركه تضمين بعض الأحرف في مؤلفاته، وتوجيهها لتتفق مع مذهبه في الاعتبار بالاختيار والأخذ به، ولتبيين أن مذهبه ـ رحمه الله تعالى ـ يتفق مع مذهب من تقدموه من الأئمة[٢٥].

وأبدأ بالعبارات التي ذكر فيها أكثر من سبب لتركه هذه الأحرف فمن هذه العبارات:

١ . قوله في النشر (٦/٢) :

وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في (وجبت جنوبها)، ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق. وقد قال أبو شامة: "إن الداني ذكر الإدغام في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معاً .

"(قلتُ): والذي نص عليه في جامع البيان هو عند الجيم، ولفظه: واختلفوا عن ابن ذكوان، فروى ابن الأخرم وابن أبي داود وابن أبي حمزة والنقاش وابن شنبوذ عن الأخفش عنه الإظهار في الحرفين، وكذلك روى محمد بن يونس عن ابن ذكوان، وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه: (نضجت جلودهم) بالإظهار، و (وجبت جنوبها) بالإدغام، وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في رواية هشام." انتهى.

فرواة الإظهار هم الذين في الشاطبية، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره ، وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طريق أصحاب الإدغام كابن مرشد وأبي طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم، **فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق**

[٢٥] والأصل دائما أن يرد المتشابه إلى المحكم وليس العكس.

كتابه ؟ .على أني رأيت نص أبي الفتح فارس في كتابه، فإذا هو الإدغام عن هشام في الجيم والإظهار عن ابن ذكوان ولم يفرق بين: (وجبت جنوبها) وغيره[٢٦] اهـ.

فهنا لم يأخذ بالخروج لعدة أسباب، لقوله:

أ. وانفرد الشاطبي.

ب . فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه؟

ج . رأيت نص أبي الفتح فارس في كتابه فإذا هو الإدغام عن هشام في الجيم والإظهار عن ابن ذكوان، ولم يفرق بين: (وجبت جنوبها) وغيره.

٢ . قوله في النشر (٣٩/٢) :

واختلف عنه أيضاً في : (بواري وأواري) في المائدة (ويوارى) في الأعراف، (ولا تمار) في الكهف فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها، وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبي عثمان نصاً وأداء، روى فتح الكلمات الثلاث جعفر بن محمد النصيبي ، ولم يختلف عنه أيضاً في ذلك. **وأما ما ذكره الشاطبي رحمه الله (يوارى وأوراى) في المائدة فلا أعلم له وجهاً سوى أنه تبع صاحب التيسير،** حيث قال وروى أبو الفارس عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال (يواري، وفأوارى) في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره.. قال: "وبذلك أخذه يعني أبا طاهر من هذا الطريق وغيره، ومن طريق ابن مجاهد بالفتح." انتهى.

وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته وإلا فأي تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير؟ ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدوري لذكرها في أسانيده. ولم يذكر طريق النصيبي، ولو

[٢٦] النشر(٦/٢).

ذكرها، لاحتاج أن يذكر جميع خلافه، نحو إمالته الصاد من (النصارى) والتاء من (اليتامى) وغير ذلك مما يأتي ولذكر إدغامه النون الساكنة والتنوين في الياء حيث وقع في القرآن كما تقدم؛ **ثم تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني وخالف فيه جميع الرواة.** قال في جامع البيان بعد ذكر إمالتهما عن أبي عثمان: " وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن وغيره قال: **وقياس ذلك قوله في الأعراف (يوارى سوآتكم)**، ولم يذكره أبو طاهر ولعله أغفل ذكره."

(قلتُ) **لم يغفل ذكره بل ذكره قطعاً،** ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصاً وأداء. ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسي شيخ الداني والله أعلم. على أن الداني قال بعد ذلك : "**وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله يعني الكلمات الثلاث للكسائي من جميع الطرق وبه كان يأخذ ابن مجاهد.**" انتهى.

وظهر أن إمالة (يوارى وفأوراى) في المائدة ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية ولا من طرق صاحب التيسير وتخصيص المائدة غير معروف والله تعالى أعلم اهـ .

وهنا لم يأخذ بالخروج لعدة أسباب، لقوله:

أ . وهو حكاية.

ب . فأي تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير.

ج . ثم تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني وخالف فيه جميع الرواة.

د . على أن الداني قال بعد ذلك: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله.

٣ . قوله في النشر (٤٣/٢) :

(وأما نأى) ...وانفرد صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه وانفرد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين وتبعه على ذلك الشاطبي. وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في المفردات ولا عول عليه اهـ.

وهنا لم يأخذ بالخروج لعدة أسباب، لقوله:

أ انفرد ابن سوار.... وتبعه على ذلك الشاطبي.

ب . وأجمع الرواة عن السوسي.

ج . ولهذا لم يذكره له في المفردات.

٤ . وقوله في النشر (٢ /٤٥) في حرف "رأى" :

وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روِيَ عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، بل ولا من طرق كتابنا أيضاً. نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا. وقول صاحب التيسير وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة لا يدل على ثبوته من طرقه، فإنه قد صرح بخلافه في جامع البيان فقال: " إنه قرأ على أبي الفتح في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير فيما لم يستقبله ساكن وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معاً ." اهـ.

وهنا لم يأخذ بالخروج لعدة أسباب، لقوله:

أ . وانفرد أبو القاسم الشاطبي.

ب . ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير.

٥ . وقوله في النشر (٤٦/٢) في حرف "رأى" قبل ساكن :

وأما الذي بعده ساكن ، وهو في ستة مواضع، أولها : (رأى القمر) في الأنعام، وفيها: (رأى الشمس)، وفي النحل: (رأى الذين ظلموا) ، وفيها :(وإذا رأى الذين أشركوا) ، وفي الكهف :(ورأى المجرمون)، وفي الأحزاب: (ولما رأى المؤمنون الأحزاب) فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر. **وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة أيضاً، وعن السوسي بالخلاف أيضاً في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً.**

فأما إمالة الهمزة عن أبي بكر، فإنما رواه خلف عن يحيى ابن أبي بكر آدم، حسبما نص عليه في جامعه، حيث سوَّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونص في مجرده عن يحيى عن أبي بكر الباب كله بكسر الراء، ولم يذكر الهمزة. وكان **ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما**، ونص على ذلك في كتابه، وخالفه سائر الناس، فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة. **وقد صحح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما يعني من طريق خلف حسبما نص عليه في التيسير، فحسب الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه فحكى فيه خلافاً عنه.** والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق الشاطبية والتيسير. وأما من غير هذه الطرق فإن إمالتهما لم تصح عندنا إلا من طريق خلف، حسبما حكاه الداني وابن مجاهد فقط، وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك.

وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي، فهو مما قرأ به الداني عن شيخه أبي الفتح. وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير. **وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى**

الأخذ به من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طرق كتابنا سبيل. على أن ذلك **مما انفرد به** فارس ابن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه، سوى طريق ابن جرير وهي طريق أبي بكر القرشي وأبي الحسن الرقي وأبي عثمان النحوي، ومن طريق أبي بكر القرشي، ذكره صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه." اهـ.

وهنا لم يأخذ بالخروج لعدة أسباب، لقوله:

أ . انفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة أيضاً ..... وعن السوسي بالخلاف.

ب . على أن ذلك مما انفرد به فارس ابن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى....

٦ . وقوله في النشر (٢/٧٤) :

(الثاني) أنه إذا وقع بعد الألف الممال ساكن، فإن تلك الألف تسقط لسكونها ولقى ذلك الساكن، فحينئذٍ تذهب الإمالة على نوعيها، لأنها لما كانت من أجل وجود الألف لفظاً، فلما عدمت فيه، امتنعت الإمالة بعدمها. فإن وقف عليها، انفصلت من الساكن ؛ تنويناً كان أو غير تنوين، وعادت الإمالة بين اللفظين بعودها على حسب ما تأصل وتقرر . (فالتنوين) يلحق الاسم مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، ويكون متصلاً به. فالمرفوع نحو: (هدى للمتقين؛ وأجل مسمى، لا يغنى مولى، وهو عليهم عمى). والمجرور نحو :(في قرى محصنة، وإلى أجل مسمى، وعن مولىً، ومن ربا، ومن عسل مصفى). والمنصوب نحو: (قرى ظاهرة، أو كانوا غزًّى، وأن يحشر الناس ضحى، ومكاناً سوى، وأن يترك سدى). (وغير التنوين) لا يكون إلا منفصلاً في كلمة أخرى. ويكون ذلك في اسم وفعل. فالاسم نحو : (موسى الكتاب، وعيسى ابن مريم، والقتلى الحر، وجى الجنتين، والرؤيا التي، وذكرى الدار، والقرى التي). والفعل نحو: (طغا الماء، وأحيا الناس) . والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه، وهو الثابت نصاً وأداء، وهو الذي لا يؤخذ

نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل. فأما النص، فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنباري: "حدثنا إدريس قال حدثنا خلف قال سمعت الكسائي يقف على: (هدى للمتقين) بالياء وكذلك: (من مقام إبراهيم مصلى، أو كانوا غزّى، ومن عسل مصفى، وأجل مسمى). وقال يسكت أيضاً على (وفي قرّى، وأن يترك سدى) بالياء، ومثله حمزة." . قال خلف: " وسمعت الكسائي يقول في قوله (أحيا الناس)، الوقف عليه (أحيا) بالياء لمن كسر الحروف، إلا من يفتح فيفتح مثل هذا." قال وسمعته يقول : "الوقف على قوله (المسجد الأقصا) بالياء، وكذا (من أقصا المدينة) ، وكذا (وجنى الجنتين) ، وكذا (طغا الماء) .قال: " والوقف على (وما آتيتم من ربا) بالياء." وروى حبيب بن اسحاق عن داود بن أبي طيبة عن ورش عن نافع (قرى ظاهرة) مفتوحة في القراءة مكسورة في الوقف، وكذلك (قرى محصنة. وسحر مفترى). قال الداني: " ولم يأت به عن ورش نصاً غيره." انتهى.

وممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء وأبو العباس المهدوي وأبو الحسن ابن غلبون وأبو معشر الطبري وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم. وهو الذي لم يحك أحد من العراقيين سواه. وأما الأداء، فهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا، ولم نعلم أحداً أخذ على سواه. وهو القياس الصحيح والله أعلم." وقد **ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عمن أمال وقرأ بين بين.** حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال:

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا.....

وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوى، فقال: "وقد فتح قوم ذلك كله."

(قلت) **ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية.** وذلك أن النحاة اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف فحكى عن المازني أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وسبب هذا عنده أن

التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك. وحكى عن الكسائي وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين وإنما هي بدل من لام الكلمة لسقوطها في الوصل ، لسكونها وسكون التنوين بعدها. فلما زال التنوين بالوقف، عادت الألف. ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعض البصريين. وعزاه بعضهم إلى سيبويه قالوا : وهذا أولى من أن يقدَّر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد وهو التنوين." وذهب أبو علي الفارسي وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوباً بدل من التنوين، وفيما كان منها مرفوعاً أو مجروراً بدل من الحرف الأصلي، اعتباراً بالأسماء الصحيحة الأواخر، إذ لا تبدل فيها الألف من التنوين إلا في النصب خاصة. وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين وبعضهم ينسبه أيضاً إلى سيبويه. قالوا: " وفائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمالة، فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله، وعلى مذهب الفارسي وأصحابه، إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً، وأن يوقف عليها بالفتح مطلقاً على مذهب المازني وعلى مذهب الفارسي، إن كان الاسم منصوباً، لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال. **ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة.** (نعم) حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي وهو معنى قوله : وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً. وحكاه مكى وابن شريح عن أبي عمرو وورش من طريق الأزرق، فذكرا الفتح عنهما في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور. وقال مكى :"إن القياس هو الفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة، وعدم الرواية، وثبات الياء في الشواذ."

وقال ابن شريح والأشهر هو الفتح يعني في المنصوب خاصة. ولم يحكيا خلافاً عن حمزة والكسائي في الإمالة وقفاً، وأما ابن الفحام في تجريده فلم يتعرض إلى هذه المسألة في الإمالة بل ذكر في باب الراءات بعد تمثيله بقوله: " قرى ومفترى، التفخيم في الوصل، وأما في الوقف، فقرأت في الوقف بالترقيق في موضع الرفع والخفض، وفخمت الراء في موضع النصب. قال: وهو المختار."

وحكى الداني أيضاً هذا التفصيل في مفرداته في رواية أبي عمرو فقال: " أما قوله تعالى في سبأ (قرى ظاهرة) فإن الراء تحتمل الوجهين: إخلاص الفتح وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء، والإمالة وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين. قال : وهذا الأوجَهُ، وعليه العمل، وبه آخذ." وقال في جامع البيان: "وأوجَهُ القولين وأَولاهما بالصحة، قول من قال: إن المحذوفة هي المبدلة من التنوين، لجهات ثلاث: إحداهن: انعقاد إجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء ياءات في كل المصاحف، والثانية: ورود النص عند العرب وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف، والثالثة: وقوف بعض العرب على المنصوب المنون نحو رأيت زيدًا، وضربت عَمرًا بغير عوض من التنوين. حكى ذلك سماعاً عنهم الفراء والأخفش. قال: وهذه الجهات كلها تحقق أن الموقوف عليه من إحدى الألفين هي الأولى المنقلبة عن الياء، دون الثانية المبدلة من التنوين، لأنها لو كانت المبدلة منه لم ترسم ياء بإجماع. وذلك من حيث لم تقلب عنها ولم تمل في الوقف أيضاً، لأن ما يوجب إمالتها في بعض اللغات، وهو الكسر والياء معدوم وقوعه قبلها، ولأنها المحذوفة لا محالة في لغة من لم يعوض. ثم قال: **والعمل عند القراء وهل الأداء على الأول يعني الإمالة قال وبه أقول لورود النص به ودلالة القياس على صحته.**" انتهى. فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراء به، والله أعلم.

وهنا لم يأخذ بالخروج لعدة أسباب، لقوله:

١ . ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول[٢٧].

٢ . والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول يعني الإمالة.

ففي هذه المسائل الست ذكر من ضمن أسبابه لتركها أنها انفرادات، وهو لا يأخذ بها في الطيبة إلا نادرًا وبشروط يذكرها، ثم قوى سبب تركها (للانفراد) بأنها خروج عن الطرق كذلك.

[٢٧] مما يعني أنها عنده انفرادة.

ويتبقى مسألتان لم يذكر فيهما سببا إلا الخروج عن الطريق، ومع ذلك ضمَّنهما في طيبته لورودها من طرق أخرى:

١ . قال في النشر (٣٧٤/٢) في حرف (**آنفاً**) في سورة القتال:

واختلف عن البزي في (آنفاً) فروى الداني من قراءته على أبي الفتح عن السامري عن أصحابه عن أبي ربيعة بقصر الهمزة . وقد انفرد بذلك أبو الفتح. فكل أصحاب السامري لم يذكروا القصر عن البزي. وأصحاب السامري الذين أخذ عنهم من أصحاب أبي ربيعة هم : محمد بن عبد العزيز وابن الصباح وأحمد بن محمد بن هارون بن بقرة ومنهم سلامة بن هارون البصري صاحب أبي معمر الجمحي صاحب البزي فلم يأت عن أحد منهم قصر. وعلى تقدير أن يكونوا رووا القصر **فلم يكونوا من طرق التيسير فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير** .

(نعم) روى سبط الخياط القصر من طريق النقاش عن أبي ربيعة ومن سائر طرقه عن أبي ربيعة وعن البزي . ورواه ابن سوار عن ابن فرح عن البزي. ورواه ابن مجاهد عن مضر بن محمد عن البزي. وهي قراءة بن محيصن. وروى الحسن بن الحباب وسائر أصحاب البزي عنه المد، وبذلك قرأ الباقون." اهـ.

وهنا نبه على الخروج بقوله:

فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير[٢٨].

[٢٨] لكنه أخذ به .

٢ ـ وقوله في النشر (٦٧/٢) :

وثانيها الهاء من فاتحة (كهيعص) و (طه) فأما الهاء من (كهيعص) فأمالها أبو عمرو والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وورش. فأما قالون فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق. وكذلك هو في الهداية والهادي وغيرهما من طرق المغاربة. وهو أحد الوجهين في الكافي وفي التبصرة. إلا أنه قال في التبصرة:" وقرأ نافع بين اللفظين وقد روى عنه الفتح والأول أشهر." **وقطع له أيضاً بالفتح صاحب التجريد وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن يعني من طريق أبي نشيط وهي طريق التيسير ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه وروى عنه بين بين صاحب التيسير والتلخيصين والعنوان والتذكرة والكامل والشاطبية.** وهو الوجه الثاني في الكافي والتبصرة وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين يعني من طريق الحلواني.

وهنا نبه على الخروج بقوله:

فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه[٢٩].

لكن لاحظ أنه لم يقل: فلا يقرأ به من الشاطبية والتيسير.

[٢٩] لكنه أخذ به كذلك.

المسألة الثالثة:

فهم بعض فضلاء المقرئين لكلام ابن الجزري

لم يجمع بعض المقرئين بين كلام ابن الجزري السابق، بل أخذ بتنبيهه على خروج الداني والشاطبي عن طرقهما على أنه يفهم منه أن هذه المسائل التي نص فيها على الخروج لا يقرأ بها، فزادوا في عبارة ابن الجزري فأصبحت عبارتهم: "خرج عن طريقه، فلا يقرأ به".

ثم أعملوا هذه القاعدة في مواضع وتركوها في أخرى، بل لعلهم تركوها في أغلب المواضع التي قال فيها ابن الجزري: إن الداني أو الشاطبي خرجوا فيها عن طرقهم، فأحدثوا هذه القاعدة وما رعوها حق رعايتها.

ثم نشأ في عصرنا من يمنع كل خروج عن الطريق، ومن يقول. لا اختيار في القراءات.

فخالفوا ما اتفق عليه الأئمة.